

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مجلس الأسقفية الإغريقية الأرثوذكسية في أمريكا الشمالية
والجنوبية، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050115 291214 14-65420 X (A)



البيان

إن مجلس الأسقفية الإغريقية الأرثوذكسية في أمريكا الشمالية والجنوبية، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، بوصفهما منظمين دوليتين قائمتين على العقيدة المسيحية، وعضوين في المجتمع الإنساني، تريان أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عنصرا أساسيان من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإننا نُقر بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني منذ إعلان ومنهاج العمل بيجين. وقد عززت الأهداف الإنمائية للألفية تمكين المرأة. و تضيف أهداف التنمية المستدامة المقترحة من الفريق العامل المفتوح مزيدا من الأهمية على مسألة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وإننا نؤيد مواصلة تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل كفالة حقوق النساء والفتيات من خلال الأهداف والغايات والمؤشرات الحاسمة. غير أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. ومشاركة المرأة الكاملة على جميع المستويات في وضع خطة التنمية المقبلة، أمر لا غنى عنه.

وإننا نعتقد أن المجتمع العالمي يجب أن يعالج المشاكل التي تعوق تحقيق التنمية للجميع، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وتشمل هذه المسائل المساواة في إمكانية الوصول إلى التعليم، ووفيات الرضع، وصحة الأم، والحصول على مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية، وتآنيث الفقر المدقع، كما أن عدم مشاركة المرأة على قدم المساواة في المجالات الخاصة والعامة يعوق تحقيق التنمية للجميع. وخلصت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة إلى أن استمرار انتشار العنف ضد النساء والفتيات يشكل أكبر خطر على التغلب على هذه العقبات، وتلاحظ أن هذا العنف يعوق أو يبطئ أعمال جميع حقوق الإنسان.

ونؤكد من جديد اهتمامنا المشتركة بتمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وبحق جميع الشعوب في السلام والأمن، والحرية. ومن حق كل شخص أن يعيش بكرامة بغض النظر عن نوع جنسه. ونصر على أن السعي إلى تحقيق المساواة والاعتراف بالكرامة للجميع يجب أن يستمر بالوسائل السلمية وحدها، مع الإعراب في الوقت نفسه عن التقدير والاحترام للإسهامات الفريدة التي قدمها كل من المرأة والرجل في إطار ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

تقييم مشكلة العنف ضد المرأة

يتخذ العنف البدني والنفسي ضد المرأة أشكالا متعددة، منها العنف المنزلي، والعنف في الصراعات المسلحة، والاعتصاب والاعتداء الجنسي والعنف أثناء الهجرة، وفي إطار الاتجار بالنساء والفتيات، وفي ظل ظروف الفقر المدقع. وجميع أشكال العنف تؤدي إلى إسكات

المرأة، وحرمانها من الحق في التعبير والمشاركة الكاملة في حياة أسرتها ومجتمعاتها المحلية وحكومات بلدانها. ولا بد من التصدي بصورة منهجية للعنف أيا كان شكله في جميع مستويات المجتمع.

فالآثار البدنية والعاطفية والروحية والنفسية، والاجتماعية التي يعاني منها ضحايا العنف لا يمكن التعبير عنها أو فهمها من خلال جمع البيانات. غير أن دراسة العنف ضد المرأة لا تقدم الدليل على أن النساء والفتيات يتعرضن على نحو غير متناسب للعديد من أشكال العنف الوحشي التي يستند بعضها إلى قيم ثقافية. وترد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في المصادر التالية:

(أ) وفقا لمنظمة الصحة العالمية، تعرض ٣٥ في المائة من النساء في العالم إلى العنف الجسدي و/أو الجنسي. وتشير بعض الدراسات الوطنية، إلى أن ٧٠ في المائة من النساء تعرضن للعنف على أيدي شريك حميم.

(ب) وخلصت منظمة الصحة العالمية في الاستعراض العالمي للبيانات العلمية إلى أن العنف ضد المرأة يمثل "مشكلة عالمية في مجال الصحة العامة ذات أبعاد وبائية، وتتطلب اتخاذ إجراء عاجل".

(ج) وكشف مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية أن امرأة واحدة تقريبا من بين كل خمس نساء أبلغت أنها تعرضت للاغتصاب في حياتها. وتعرض أكثر من ٤٢ في المائة من الضحايا للاغتصاب أول مرة قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة.

(د) وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن حوالي ١٢٠ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم أكرهن على الجماع أو على أفعال جنسية قسرية أخرى في وقت ما خلال حياتهن.

(هـ) وتشير البيانات الواردة من منظمة العمل الدولية إلى أن النساء والفتيات يشكلن ٥٥ في المائة من بين ضحايا عمل السخرة البالغ عددهم ٢٠,٩ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، و ٩٨ في المائة من ضحايا الاستغلال الجنسي البالغ عددهم ٤,٨ ملايين ضحية.

(و) ووفقا لبيانات وزارة خارجية الولايات المتحدة، يتراوح عدد الأشخاص المتاجر بهم عبر الحدود الدولية كل سنة ما بين ٦٠٠ ٠٠٠ و ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. وتجاوزت نسبة الإناث من بين الأشخاص المتاجر بهم ٧٠ في المائة، كما أن العديد منهم يقعن ضحايا الاعتداء البدني أو الجنسي.

(ز) ويشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن عدداً غير متناسب من النساء يعملن في الاتجار بالبشر، كضحايا أو جناة. وتقوم الجانيات بدور بارز في مجال الاتجار بالبشر ولا سيما عندما تتحول الضحايا إلى جانيات هروبا من شعورهن بأنهن وقعن ضحايا الاتجار.

(ح) ولاحظت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع أن الغالبية العظمى من ضحايا النزاعات والحروب الحديثة هم من النساء والأطفال المدنيين. ويُستخدم العنف الجنسي الممنهج ضد النساء والفتيات بانتظام كسلاح في الحرب وكوسيلة لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية.

وما لم يتم القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، فلن يتحقق وضع خطة إنمائية تحويلية. ولا يمكن أن تعيش النساء والفتيات حياتهن بحرية بسبب ما يعانينهن من الصدمة أو الخوف من العنف المحدث. وتعوق ممارسة العنف بصورة منهجية لإنجاز المهام اليومية. ومسؤوليتنا المشتركة كمجتمع إنساني هي حماية النساء والفتيات، والاعتزاز بمساهمتهن التي لا غنى عنها سواء في المنزل أو خارجه، أو على الصعيد المحلي أو العالمي.

وإننا ندين، وبروح المحبة والتواضع، جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك إسكات المرأة، وحرمانها من المشاركة الكاملة في المجتمع، وممارسة التمييز ضدها في مكان العمل، والتحرش بها جنسياً، والاعتداء عليها، واغتصابها، وقتلها. وتبين البحوث أن هناك نسبة مفرطة من النساء والفتيات اللاتي تقعن ضحايا هذه الأشكال من العنف. وتُملي علينا مسؤوليتنا أن نساهم في تهيئة ثقافة عالمية تشجب جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتحميهم من هذه الممارسات الفظيعة. وهذه الثقافة العالمية هي التي تحفظ إنسانيتنا، والكرامة الإنسانية للجميع.

التوصيات

نعتقد أن الالتزام بالقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة يجب أن يكون جزءاً من أي خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذ ندرك مسؤولياتنا التي هي مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة، فإننا نوصي الدول الأعضاء والمجتمع المدني بما يلي:

- القضاء على جميع أشكال العنف والإيذاء ضد النساء والفتيات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي و/أو العمل القسري، ولا سيما في النزاعات العسكرية والسياسية

- القضاء على التآنيث المتزايد للفقير المدقع عن طريق تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، بما في ذلك وتوفير الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي في القيمة والعمل اللائق لجميع النساء مع المساواة بين الجنسين
- ضمان توفير الخدمات العامة واعتماد سياسات في مجالات الضريبة والأجور والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين تدريجياً
- كفالة مشاركة المرأة الكاملة والشاملة، والفعالة، من خلال تكافؤ الفرص لشغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- إجراء إصلاحات تشريعية لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وحيازة الملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والحق في الميراث، والوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات المالية
- تفادي القوانين غير الملزمة واعتماد صكوك ملزمة قانوناً بدلاً من ذلك
- إنفاذ السياسات التشريعية المعتمدة سابقاً لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف
- اعتماد وتعزيز سياسات سليمة، وتشريعات قابلة للإنفاذ من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على جميع المستويات.